

ملخص تنفيذي

سجلات موت متوقع: الديمقراطية واللاتطور في تونس

Colin POWERS

April 2022

الملخص التنفيذي

بعد عقد من الكفاح للحصول على الشرعية الشعبية وبعد الفشل في تعزيز المؤسسات الرئيسية، خسرت الديمقراطية البرلمانية التونسية القبضة في صيف 2021. أما الضربة القاضية جاءت من قبل الرئيس قيس سعيد بعد استناده إلى المادة 80 من دستور عام 2014 في 25 يوليو/تموز لتجميد عمل مجلس النواب وإعادة تنصيب السلطة التنفيذية العليا.

بالمعنى الأكثر إلحاحًا، إن قيس سعيد وقيس سعيد وحده المسؤول عن النهاية المأساوية لتجربة تونس الكبرى في الحكم الذاتي. إن هذه الواقعة وحدها لا تبرر كيف سُمح لرجل من شخصية سعيد التدخل بشكل حازم في المقام الأول، كما أنها لا تبرر قدرته على التخلص من مكاسب انتفاضات عام 2010-2011 بشكل سهل أيضاً.

لم تأت تلك الأحداث من عدم، فلا يمكن فهمها إلا انطلاقاً من الظروف الاجتماعية-الاقتصادية التي تبلورت خلال العقد الماضي. ويستطلع هذا التقرير الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الظروف بالتفاصيل الدقيقة. وبالاستناد إلى عمل ميداني دام ثلاثة أشهر وبحث مكثفي دام تسعة أشهر، يكشف التقرير عن العوامل الخارجية والداخلية التي حفزت اللاتطور الاقتصادي في فترة ما بعد 2011 ويتعقب سلسلة العلاقات السببية التي لحقت من خلالها الاضطرابات الاقتصادية بالمسار السياسي في تونس.

بالنسبة للعوامل الخارجية التي حفزت اللاتطور، يستبين تحليلنا مجموعة من الصدمات الناشئة خارجياً - على وجه التحديد: انهيار الدولة في ليبيا، والهجمات الإرهابية، وتفشي فيروس كورونا المسبب للمتلازمة التنفسية الحادة لكنه يركز بصفة رئيسية على التداعيات الناتجة عن الموقف الهامشي لتونس في إطار - (SARS-CoV-2) الوخيمة النظامين المالي والنقدي العالميين، على التوالي. وفيما يخص العوامل الناشئة داخلياً، يصب التقرير تركيزاً على التبعات الاقتصادية للسياسة التي انتهجتها البلاد في ما بعد 2011. وفي هذا الصدد، يولى اهتمام خاص للجهتين الحزبيتين الرائدتين في المرحلة الانتقالية والكيفية التي أعدتا بها إقامة نموذج فاسد للعلاقات بين الشركات والدولة وتسببتا بتأرجح السياسة بين اتجاهين مختلفين، يؤدي كل منهما إلى طريق مسدود: الإصلاحات الليبرالية النمطية وتوسيع القطاع العام على نحو يغفل المسائل التنموية ويموّل بالديون.

سمحت العوامل الناشئة خارجياً وداخلياً والمفصلة أعلاه بنشوب ظاهرة تعرّف بمناهضة السياسة، وذلك من خلال إغراق الاقتصاد في حالة من الفوضى والحرص على إبقاء الغالبية الكبرى في البلاد رازحة تحت وطأة البطالة تم التعبير عن (Chronicles) والعمالة غير الرسمية والانسلاخ الاقتصادي عن الدولة. ووفقاً لمجلة كرونكلز مناهضة السياسة في تونس بأشكال مختلفة انبثقت جميعها من دافع مشترك: انعدام الثقة بالنظم التمثيلية والمنظمات المبنية على أساس عامودي، وفك الارتباط بها. ومع انتشار مناهضة السياسة بمقدار هائل ومثير للقلق، أضعفت تلك الظاهرة الحصون الشعبية كثيراً في وجه الانحراف نحو النظام الاستبدادي، وبالتالي جعلت الديمقراطية التونسية عرضة إلى حد أكبر بكثير للانقلابات على غرار الانقلاب الذي نفذه قيس سعيد في نهاية المطاف.

ملخص تنفيذي

سجلات موت متوقع: الديمقراطية واللاتطور في تونس

Colin POWERS

April 2022

الاستنتاجات الرئيسية

- أدت الصدمات الناشئة خارجياً بمختلف أنواعها إلى تكبيد الاقتصاد التونسي مليارات من الأموال الضائعة على مستوى النمو الاقتصادي كما حرمته من الحصول على الأموال الأجنبية ذات الأهمية الحاسمة. وبحيث أدت الصدمات الناشئة خارجياً إلى إغراق الحساب الجاري في عجز أعمق، جعلت قيادة الدولة مدينة على نحو متزايد للدائنين الأجانب.
- أدى اعتماد تونس على المصادر الخارجية للاقتراض وتمويل رأس المال، إلى جانب المكانة الثانوية التي تحتلها البلاد في النظام المالي العالمي، إلى الحد بشدة من الخيارات السياسية خلال الفترة الانتقالية. وساهم الوصول إلى مصادر التمويل غير السوقية إلى إرجاء هذه القيود لفترة وجيزة، مع أنه في نهاية الأمر فرض شروطاً وأنظمة مراقبة كافية لضمان الامتثال لرغبات الدائنين إلى حد كبير.
- نتيجةً للمكانة الثانوية التي تحتلها تونس في النظام النقدي الدولي قام البنك المركزي التونسي بتخزين احتياطات النقد الأجنبي ورفع أسعار الفائدة في آخر المطاف. فساهم التدبير الأول في تدهور الوضع الاستثماري الدولي للبلاد، أما التدبير الثاني فأفضى إلى تقليص الأجور، وانخفاض الطلب على اليد العاملة، وانخفاض مستويات الاستثمار.
- لم تتيح الجهنان الحزيبان المهيمتان في تونس للأشخاص الأكثر ثراءً إمكانية الوصول المباشر إلى المجال السياسي وصنع السياسات فحسب؛ بل قامت أيضاً بتسهيل حيازة هؤلاء الأشخاص للأصول التي استولت عليها جماعة الطرابلسي.
- على أثر نموذج العلاقات القائم بين الشركات والدولة والذي ترسخ في ما بعد 2011، باتت الأسواق شديدة التركيز وانعدمت فيها التنافسية. وأصبح عدد صغير من الشركات القابضة التابعة لبعض العائلات يهيمن على كل القطاعات الاقتصادية تقريباً.
- أثبتت القرارات السياسية في مجالات الصناعة والاستثمار والتجارة أنها دون المستوى المطلوب، ولم تنجز سوى القليل لفتح أسواق خارجية جديدة أو تحويل الصناعات الهادفة للتصدير إلى أنشطة ذات قيمة أعلى.
- بالمقابل، كانت قرارات السياسة المالية رجعية أو غير فعالة. وأظهر نظام الإيرادات العامة تحيزات اجتماعية واضحة في حين أن استراتيجيات الإنفاق كانت مجردة من المنطق التنموي.
- أصبح ضعف الأداء الاقتصادي بارزاً على الصعيد السياسي من خلال سوق العمل المقترن به وأثره على الدخل. وبعد استمرار أوجه القصور في الطلب على اليد العاملة مؤشراً على أن خلق فرص العمل كان غير كافياً على الإطلاق من حيث الحجم والتنوع طوال العقد الماضي، مما أدى إلى إدامة الغالبية العظمى من أوجه الذل والتقليل المتمثلة في البطالة، والعمالة غير الرسمية والانسلاخ الاقتصادي عن الدولة. ونظراً لكون التعويض المالي مرتبطاً ولو بشكل فضفاض بالإنتاجية، قد تسبب توّعك القطاع الخاص إلى جانب ذلك بإبقاء الأجور خارج نطاق الحد الأدنى للدولة، في حين أدى التضخم إلى إلغاء الكثير من المكاسب الناتجة عن زيادات الحد الأدنى للأجور والمفاوضات الجماعية.